تطوير التنظيم المؤسسي لصناعة السياحة في المملكة العربية السعودية

أ.د/ محمد محمد البنـــا

عميد كلية السياحة والفنادق
جامعة المنوفية

(*) **د. محمد محمد البنا**: أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة جامعة المنوفية عمل وكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة تولى اعتبارا من ١٩٩٦/٥/١٦ الأشراف على كلية السياحة والفنادق اعتبارا من (١٩٩٧/٩/٣- لمدة عامين) عمل وكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب وعميداً لكلية السياحة والفنادق جامعة المنوفية اعتبارا من ٢٠٠٣/٩/٧.
له اهتمامات بحثية في مجالات السياسات الاقتصادية ،والتجارة الدولية والسياحة.

الملخص

تستهدف الورقة تطوير دور الهيئة العليا للسياحة فى المملكة العربية السعودية ، من خلال بيان السمات الخاصة التي تتسم بها أنشطة السياحة ، سواء تكامل انشطة منظمات السياحة ، أو الحاجة إلى تنظيم حكومى يشرف على السياحة ، ونطاق هذا الأشراف.

كذلك عرض الحاجة الى نظرة جديدة ومتطورة للسياحة ، وذلك من خلال التكيف مع التطورات التى تحدث في البيئة الخارجية للسياحة وتغير هيكل تقديم الخدمات السياحية وأيضا مدى الحاجة إلى تقديم منتجات جديدة في مجال السياحة البيئية والدينية والثقافية.

وفى النهاية تستعرض الدراسة إطار عام للمسئوليات الهيئة العليا للسياحة مستقبلاً من خلال دعم الدور التنسيقى للهيئة واختيار النمط المناسب للسياحة وأيضا الاشراف على تنفيذ اتفاقية الجاتس بصفة خاصة والتى وضعت معايير دولية لأنشطة الخدمات وتحرير تجارة الخدمات بصفة عامة.

Abstract

The paper discussed the special leatures as tourism industry , and the need to deal with it using new and developed approuches : then the paper suggested a general jrane work for the resposibilities as higher authority as tourism in Soudi Arabia , specially the need for more support while planning the tourism centers , also give the authority the upper hand over the tourism activities and companies.

The paper concluded to choose a special types of tourism in Soudi Arabia to deal with its charactristics and culture.

أولا : الطبيعة الخاصة لصناعة السياحة :

مقدمة :

تتعدد جوانب النشاط السياحي من حيث مجالات العمل لتشمل مختلف الأنشطة التى ترتبط بالسفر والترفيه ووقت الفراغ والإقامة والنقل ووسائل الجذب المختلفة ويترتب على ذلك تعدد منظمات الأعمال العاملة في مجال السياحة بدءا من شركات السياحة ووكالات السفر وشركات النقل والتي تشكل مكونا رئيسيا لا يمكن الاستغناء عنه، ثم متطلبات الإقامة من الفنادق والمنتجعات وما تتطلبه من إمدادات(catering) إضافة إلي تسهيلات الترفيه والاستمتاع بوقت الفراغ وغيرها من عناصر الجذب المختلفة بما فيها الآثار التاريخية والثقافية والمناظر الطبيعية

و تشكل التنظيمات السياحية(Tourism Organization) جزءا أساسيا من مكونات النشاط السياحي، وتعتبر الهيئات الحكومية العاملة في مجال السياحة من أهم هذه التنظيمات ، سواء كانت علي المستوى القومي أو الإقليمي أو المحلى ويرجع ذلك إلى أن طبيعة السياحة التى تقوم علي تعدد الأنشطة وتداخل القطاعات وهو ما يقتضي وجود هيئة عامة للإشراف والتنسيق ووضع الضوابط والتخطيط ويصل الأمر في كثير من دول العالم إلي إسناد هذه المهمة إلي وزارات سادية .

١ – تكامل أنشطة ومنظمات السياحة

كما أشرنا تتعدد أنشطة السياحة والسفر والترفيه ووقت الفراغ ، كما أن العلاقة بين هذه المكونات ليست محددة(fuzzy)، فالسياحة كنشاط اقتصادي تتضمن عملية السفر والانتقال إلا أن أنشطة السفر ليست كلها سياحة، وكذلك الحال تتضمن السياحة أنشطة الترفيه والاستمتاع بوقت الفراغ ، لكن لا الترفيه ولا كل وقت الفراغ يعطى للسياحة.

لذلك فأن الأنشطة الداخلة في مجال السياحة تتقاطع مع بعضها البعض،بل ومع عدد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى حيث تتطلب عددا من المدخلات ذات طبيعة اقتصادية وثقافية واجتماعية متنوعة، ومن هنا توجد بعض المصاعب في وصف السياحة كصناعة، خاصة مع صعوبة الحديث عن دالة إنتاج رسمية لها مخرجات مادية أو خدمة متجانسة يمكن قياسها، وبالتالي فانه على عكس الصناعات الأخرى التى تضم مجموعة من المنشآت (والأنشطة) التي تنتج سلعا متجانسة أو ذات طبيعة متقاربة، وتتنافس مع بعضها في السوق، فإن صناعة السياحة تضم مجموعة من الأنشطة تتكامل مع بعضها ولا تتنافس وهو ما يقتضي وجود إطار تنظيمي عام يضم الأنشطة ويتولي أعمال التنسيق فيما بينها وتحقيق الاتساق بين السياحة وباقي أنشطة الاقتصاد الوطني ،ووضع سياسة تشكل المبادئ الحاكمة أساسا للتخطيط السياحي.

٢ – تباين نموذج صناعة السياحة بين الدول :

يتبين مما سبق أن السياحة أقرب إلي النظام وتتكون من أنشطة أو أجزاء مترابطة (Interrelated Parts)، ومن ثم لا يوجد هيكل مشترك يمثل نموذجا لتلك الصناعة في كل دول العالم، حيث تتباين أهمية تلك المكونات والمدخلات من دولة إلي أخرى . ففي فرنسا وإيطاليا تمثل خدمات المطاعم والتسوق أهم ما يجذب السياح ، في حين يختلف الأمر عن ذلك كثيرا في روسيا أو مصر أو السعودية . وحتى بالنسبة للمكونات الأساسية للسياحة كما في حالة خدمات الإقامة ووسائل النقل فأنها تتباين بشدة في بلد مثل بريطانيا عنها في بلد مثل تايلاند أو

مصر حيث تعتمد علي الفنادق والمنتجعات السياحية في تقديم خدمات الإقامة بشكل أساسي ولا تلعب الشقق السياحية دوراً كبيراً كما هو الحال في بريطانيا (B&B) .

وفي بعض الدول السياحية يمثل التسوق وانتاج التذكاريات نشاطا مرتبطا بالسياحة ، وهو ما يلاحظ في بلد مثل سنغافورة ومصر إلى حد كبير ، في حين لا يشكل هذا النشاط دخلا يذكر في باربادوس أو السعودية .

ورغم هذه الطبيعة الخاصة وهذا التباين في نماذج صناعة السياحة إلا أنه يظل هناك اتفاق عام علي وجود بعض الأنشطة الأساسية التي تدخل في نطاق السياحة وتمثل قاسما مشتركا في مختلف دول العالم، حيث تعتبر وكالات السفر ومنظمي الرحلات أنشطة أساسية ، كما أن خدمات النقل يعتبر مدخلات ضرورية في نشاط السياحة، وكذلك الحال مع أنشطة الإقامة ووسائل الترفيه، وتشكل قطاعات النقل والإقامة القاعدة الأساسية في صناعة السياحة (Hardware) ، بجانب أنشطة السفر وسبل الجذب التي توفر في العادة دوافع السفر والمحفز على السياحة(Software) .

٣- السياحة تستورد عملائها

كذلك فأن السياحة علي غير ما هو شائع في الصناعات الأخرى، تستورد عملائها أكثر من كونها مصدرة لمنتجات سلعية أو خدمية، بمعنى أن السياحة تعتمد على جذب عملائها كي يستهلكون مخرجاتها وغيرها من المنتجات بالداخل ، الأمر الذي يعني أن السياحة كنشاط لا وجود لها بمعزل عن المجتمع المضيف ، لذلك يطلق عليها أحيانا صناعة الضيافة .

وعلى ذلك فأن تنظيم هذا القطاع يحتاج لدراية خاصة بطبيعة العملاء ودراسة الأسواق والمنافسين وما يحدث من تطور في البيئة الخارجية للسياحة ، فضلا عما يتطلبه وجود العملاء أي الزائرين في البلاد من خدمات وما يترتب علي وجودهم من آثار علي الموارد المتاحة .

٤- تباين نطاق تدخل الحكومة في السياحة

يقتضى تعدد الأنشطة المكونة لصناعة السياحة ومن ثم تعدد القطاعات الفرعية فضلا عن باقي السمات الخاصة التي تتميز بها صناعة السياحة ضرورة وجود تنظيم حكومي يتولى التأكيد على دور السياحة في تحقيق الأهداف العامة، وضمان التنسيق بين جوانب الأنشطة المكونة لقطاع السياحة، والاتساق بينها وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وضمان توفير الخدمات السياحية المتكاملة بدرجة عالية من الكفاءة والجودة والتأكيد علي خصوصية البلد والفرص والمخاطر المحيطة، وتحفيز القطاع الخاص علي استغلال وتنمية المناطق والموارد السياحية المختلفة وتحقيق الاستغلال الأمثل لها.

وفي ضوء ما يشهده القطاع السياحي من تغيرات هيكلية، فإن حكومات الدول المتقدمة تقوم بدور أساسي وان تباين مداه من دولة إلى أخرى، من خلال تقديم خدمات البنية الأساسية ومختلف الحوافز الأخرى المناسبة ووضع الأطر التنظيمية والتشريعية للعمل في مجالات السياحة المختلفة. ففي إنجلترا مثلا تقوم الحكومة من خلال (Development of Tourism Act) بتقديم دعم لتمويل فنادق جديدة، كما أقامت أجهزة متخصصة مثل(National Tourist Boards) في كل من إنجلترا وويلز وأسكوتلاندا .

أما في الدول النامية فان التدخل الحكومي يكون أكثر وضوحا، ففي بلد مثل الهند تقوم الحكومة بالاستثمار مباشرة في السياحة وإقامة المنتجعات(Ski Resorts) والفنادق ووكالات

السفر وتأجير السيارات وخطوط الطيران، وكان دور القطاع العام السياحي في مصر واسعاً حتى وقت قريب .

ويتضح من ذلك أنه لا يوجد نموذج معين لدور الحكومة في تطوير السياحة وان كان هناك اتفاق علي دور ما للحكومة في تنظيم صناعة السياحة ، خاصة في ضوء التطورات الأخيرة في النظام الاقتصادي العالمي والاتجاه نحو الخصخصة ودعم اقتصاد السوق، الأمر الذي قد يحد من تدخل الحكومة بشكل مباشر ، رغم التأكيد على أهمية توفير عناصر البنية الأساسية خاصة في مجالات السياحة المختلفة كالطرق والمطارات والموانئ، والقيام بدور المنظم أو الحكم دون الانغماس في النشاط بنفسها.

ولا يمثل شكل التنظيم الحكومي المسئول عن السياحة أهمية كبيرة متى كانت الأهداف والسياسات واضحة، لكن لا شك في أهمية وجود هيئة حكومية قد تكون وزارة مسؤلة أو هيئة حكومية ،المهم هو أن تقوم الجهة المسؤلة بتوفير أرضية مشتركة أو نقطة ارتكاز تجمع مختلف الجهود والأنشطة وتوحدها في اتجاه غرض واحد على المستوى القومي أو الإقليمي.

والحقيقة أنه بدون هذا التواجد فأن المصالح المتباينة في بيئة تنافسية وتباين في الأنشطة وحرية في الأسواق لا يمكن أن تتناسق بشكل تلقائي لم يكن النظام الاقتصادي علي درجة عالية من النضوج فضلا عن توفر درجة عالية من نضج الأسواق ومنظمات الأعمال .

هذا بالإضافة إلي المهام القومية مثل وضع وتصميم سياسة سياحية في ضوء استراتيجية محددة، إضافة إلي وضع القواعد التنظيمية وحماية المستهلك، وتقديم الدعم المالي لخطط التنمية السياحية . وكما تشير تقارير WTO فأن ثلثي(٢/٣) الهيئات الحكومية السياحية كانت وزارات، أما الثلث الباقي فكانت هيئات إقليمية أو قوميةPrinciple State Function

من ناحية أخري فان نطاق تدخل الحكومة يتوقف على عوامل كثيرة أهمها النظام السياسي والاقتصادي ومدى نمو الأقاليم المستهدفة للسياحة، وقدرة القطاع الخاص المالية والإدارية والتنظيمية كذلك يتوقف الأمر على أهمية القطاع السياحي فى الاقتصاد الوطني ففي بلد مثل الولايات المتحدة يلاحظ أن الهيئة الحكومية المسؤلة عن السياحة(U.S Travel and Tourism Administration) ليس لها دور تنموي بل وليس لها دور رسمي واضح في الترويج وتنمية السياحة اعتمادا على تواجد قطاع خاص ناضج وقوي .

وهكذا يتبين أن ضرورة وجود هيئة حكومية أمر تفرضه طبيعة النشاط السياحي الذي يقوم على استهلاك لجانب من الموارد المتاحة للمجتمع(موارد طبيعية- بشرية- ثقافية- أقاليم جبلية- ينابيع) كما أن السياحة تعتمد على وجود أعداد كبيرة من الممارسين أفرادا ومنشآت متعددة المجالات معظمها صغيرة الحجم، وتفتقد القدر المطلوب من التنسيق في ظل عدم كمال السوق فضلا عن تنافسها مجتمعة مع الاستخدامات الأخرى للموارد المحدودة بطبيعتها

كذلك من المهم وجود تشريعات لحماية المقاصد السياحية الطبيعية والمحافظة على الموارد التاريخية والثقافية، فضلا عن التأكيد علي سلامة الزائرين وحمايتهم من أي ممارسات غير شرعية.

من ناحية أخرى فان تنوع أنشطة السياحة نفسها وتداخلها مع أنشطة أخرى تخلق نوعا من التنافس الحاد على استخدام ما يتوفر من موارد وتسهيلات، والذي لا يمكن تجنبه والحد من آثار السلبية إلا بوجود هيئة عامة ذات صلاحيات تضمن التنسيق وتحد من استنزاف الموارد وتخطط لاستخدامها بشكل أفضل .

وعلـــى المستوى القومي فأن الهيئة الحكومية معنية بوضع سياسة عامة للسياحة يمكن ترجمتها إلى خطة عمل (Action Plan) ، من خلال تحديد الأهداف الأساسية، والوسائل التي يمكن من خلالهـــا تحقيق تلك الأهداف ومتابعة تنفيذها ،وهناك الآن عدد غير قليل من الدول لديها خطط للسياحة وسياسات مجددة .

وهكـــذا فإنـــه على الرغم من أن النشاط السياحي يقوم على كاهل القطاع الخاص إلا أن هناك مخاطـــر تحـــيط بمخـــتلف الأنشطة المكونة للمنتج السياحي فضلا عن وجود حاجة إلي تحفيز القطـــاع الخـــاص على الاستثمار في هذه الأنشطة ، فالحكومة لا تزال مسؤلة عن توفير البنية الأساســـية خاصة في مجال النقل فضلا عن توفير العمالة المدربة والتدريب، إضافة إلي قضايا حماية البيئة والمتنزهات العامة وغيرها من الموارد الطبيعية والثقافية .

ثانيا:- الحاجة الى نظرة جديدة ومتطورة للسياحة

المقدمـــــــــة :

في مثل هذه الظروف فان المشكلة الرئيسية أمام تنمية قطاع السياحة هي الحاجة إلى الـــتعاون والتنســـيق coopration and coordintion داخـــل الصناعة ، فيما بين الحكومة المركزية وحتى العدد الكبير من المؤسسات الصغيرة العاملة في هذا المجال .

وقد أشارت تجارب بعض الدول (هولندا) إلى أن محدودية التنسيق Limited Cohesion يمثل أخطر تهديد لمستقبل المنتج السياحي الترفيهي ويفوق أي تهديد ناشئ عن نمو المنافسة من الدول المجاورة، فضلا عن ان محدودية التنسيق وتفرق الجهود تضعف من أهمية القطاع على المستوى المركزي للحكومة وتعطل من الاهتمام العام بالسياحة.(١)

وفيما يلي الحاجة إلى نظرة جديدة ومتطورة للسياحة الأسباب وراء ضرورة الحاجة إلى نظرة جديدة ومتطورة للسياحة

١- الحاجة الى التكيف مع التطور في البيئة الخارجية للسياحة

تعتبـــر السياحة كما أشرنا سلفا متعددة الجوانب والقطاعات الفرعية ، كما أن ممارسة الأنشـــطة المخـــتلفة في تلك القطاعات يعتمد بشكل أساسي على الجهود الفردية والمشروعات الصـــغير،**Small-scall operators** بجانـــب الفـــنادق الكبرى التي تمتلكها وتديرها شركات عالمية وتقدم حزمة متكاملة من الخدمات السياحية التي تتلقاها من عدد كبير من منظمي رحلات الكبار **The larger tour operatar**

ونتـــيجة لتنوع مكونات النشاط السياحي وكثرة عدد المنشات العاملة فى هذه الأنشطة والمســـتقلة عـــن بعضها البعض ، فانه يكون من المناسب تجميعها فى شكل متكامل وفى إطار خطة متكاملة للتطوير والتنمية للمواقع السياحية، وهو ما تقوم به هيئة حكومية مركزية في إطار خطه ونظرة مستقبلية تحدد الأولويات وتخصيص موارد

وتـــزداد أهمية وجود النظرة الشاملة للأنشطة السياحية لتلافي أية أثار سلبية تنجم عـــن عـــدم وجود اتساق أو نقاط ضعف في سلسلة الخدمات المرتبطة بالسياحة تضر بسمعة واداء القطـــاع، ككل ذلك أن الخدمة السياحية تختلف عن القطاعات الأخرى التى تقدم منتجا معينا، سلعة كان أو حتى خدمة تتكامل فيها الجهود والعمليات في منظمة واحدة مثل الخدمات

المصـــرفية علـــى ســـبيل المثال ،أما في حالة صناعة السياحة فان الأنشطة السياحية تتم في قطاعـــات فرعية ومنشآت خاصة متفرقة وبالتالي فان تقديم خدمة معينه بشكل غير مناسب (فنادق فقيرة مثلا) قد تسئ للصورة ككل وتضر بسمعة صناعة السياحة كلها.

مـــن اجل كل هذا اصبح تخطيط وادارة المناطق السياحية أمرا مقبولا على نطاق واسع ، خاصة مع عولمة السياحة الأمر جعل من الخدمات السياحية قياسية ومحلا للمقارنة.

٢-تغير هيكل تقديم الخدمات.changes within the industry

قبل الخمسينات كانت السياحة صناعة متجزئة Fragmente وتشمل الفنادق، النقل، وكالات الســـفر، منظمـــي الـــرحلات. وكانـــت كـــل هـــذه الأنشـــطة تعمل بشكل مستقل عن بعضها الـــبعض.فالفنادق جزء من نشاط يبيع خدمات الإقامة والضيافة. ووكالات السفر، رغم أنها تبيع الـــرحلات والإجازات لكنها تعمل كمنشآت بشكل فردي وخاص دون أي تنسيق مع بقية المزيج السياحي وهكذا .

أما منذ منتصف الخمسينيات- خاصة في UK ، فان تطور دور منظمي الرحلات TO بدأ يغيـــر من طبيعة السياحة وذلك من مجال عمل فردي مجتزئ إلى أنشطة متكاملة، فالفنادق لم يعـــد نشـــاطها يقتصـــر علـــي تقديم خدمات الإقامة فحسب، ولكنها أصبحت تقدم مجموعة من الخدمات التي يحتاجها الزائر والمقيم، ومن ثم بدأت تطور في تسهيلات التسوق، وتوفر مراكز تسهيلات والسكرتارية لزيادة أوقات الإقامة.

كـــذلك الحـــال فأن منظمي الرحلات خاصة في النقل الجوي أصبحو ينظرون لبيع خدمات النقل علي أنها جزء متكامل مع احتياجات أخري أوسع، مثل التامين وحجز الإقامة للمسافرين. ومـــع بدايـــة الثمانيـــنات أصبحت كثير من شركات الطيران تقدم خدمات سفر متكاملة بمافيها ترتيبات الإجازة والخدمات الصحية وتأجير السيارات ....الخ.

مما سبق يصبح تحقيق التكامل في إطار هيئة حكومية مركزية مدخلاً لتحقيق التكامل وتوفير خدمة بسعر تنافسي والمحافظة بل وزيادة النصيب السوقي للدولة .

٣- تغير طبيعة الإجازات(التغيرات في جانب الطلب)

قبل١٩٤٦ كانت كثير من السفريات العالمية قاصرة على النخبة والأغنياء والمجموعات المتميزة في المجتمع. أما بدءا من ١٩٥٠ فقد ساهمت مجموعة من العوامل في تغيير الصورة حيث زاد وقت الفراغ من العمل وزادت الإجازات مدفوعة الأجر وتطورت الرحلات المجمعة package tours ، فضـــلا عـــن تطـــور السفر بالطائرات مما ساهم في زيادة سوق الإجازات وتنوعت الجماعات الداخلة في السوق .

وقـــد ساعد التطور في مجال السفر العالمي لأغراض تمضية الإجازات على تغيير هيكل صناعة السياحة وهو ما يشار إليه أحيانا بظاهرة ديمقراطية السفر خلال الإجازات أحيانا يطلق علـــيها ســـياحة المجموعات ' TheDevelopment of mass Tourism وقد انعكس كل ذلك علي التغير في طبيعة الإجازات و المجموعات الاجتماعية التي تأخذ الإجازات وكذلك المقاصد التي تسافر إليها المجموعة والدوافع وراء تمضية الإجازات في الخارج.

ولعل من أهم التغيرات في جانب الطلب هو الزيادة في المتاح من وقت الفراغ لمجموعات واسعة من أفراد المجتمع، وبالإضافة إلى ارتفاع الدخل الحقيقي فأن زيادة الإجازات المدفوعة ونمو الميل للطلب علي الإجازات في الخارج أدى إلى تحفيز الطلب العالمي علي السياحة .

ويتطلب هذا التغير في طبيعة الإجازات وطبيعة فئات السائحين ضرورة الاهتمام بتخطيط المراكز السياحية وتطوير ما توفره من خدمات ، وهو يؤكد علي ضرورة الهيئة الحكومية المركزية التي تقوم برصد ما يحدث في سوق صناعة السياحة العالمي والتنبؤ بها وتوجيه مختلف الأنشطة والقطاعات الفرعية العاملة في مجال السياحة إليها ومساعدتها علي التكيف مع ما يحدث من تطورات وزيادة كفاءتها في التعامل معها .

٤- اتجاهات السياحة الدولية

يكشف تحليل اتجاهات السياحة الدولية عددا من السمات ، أولها التراجع المستمر لتركز تحركات السائحين داخل أوربا، أوبين اوربا وشمال أمريكا، وكذلك الحال فيما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.وبالتالي فان الدول التقليدية المولدة للسياح في غرب اوربا وأمريكا، أصبحوا يسافرون مسافات أطول الي الكاريبي والباسيفيك، وأسيا وأفريقيا. وهكذا أصبحت السياحة نشاطا عالميا، ومع زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي وزيادة وقت الفراغ، فأن بعض الدول التقليدية المستقبلة للسياحة مثل اليابان وهونج كونج وسنغافورة والهند وفي داخل فئات معينة في الهند قد أصبحو الآن مصدرين لأعداد متزايدة من السائحين للخارج والكثير من هؤلاء السياح الجدد يسافرون لتمضية وقت الفراغ وليس لغرض العمل .

هذا التطور في المقاصد السياحية و السفر لمسافات طويلة لم تكن لتأخذ مكانها دون زيادة في التخصص في مجال تجارة السفر ولاشك أن ظهور فئة منظمي السياحة علي وجه الخصوص قد أدي إلى تركز الأنشطة سواء في سوق السفر الطويل أو القصير ومن أمثالهم في إنجلترا Thomson Holidays وفي ألمانيا TUI &Neckermann وفي الدانمارك Tjerborg.

وبالإضافة إلى اتساع نطاق نشاط السياحة، عالميا فان العولمة قد جعلت من الخدمات السياحية قياسية ومحلا المقارنة والتنافسية ،مما يؤكد الحاجة إلي تخطيط وادارة النشاط السياحي بشكل علمي كما أدت إلي إعادة توزيع المقاصد السياحية دوليا ، فلم تعد السياحة حكرا على الدول التقليدية ، بل ظهرت مناطق جذب جديدة غير تقليدية حول العالم .

ففي آسيا ظهرت فيتنام ولاوس وكمبوديا، وفى أفريقيا تأتى جنوب إفريقيا وموزمبيق وأنجولا. الأمر الذي يؤكد على ضرورة الاستفادة من هذا التطور كفرصة مواتية بالنسبة لبلد مثل السعودية ولعل من نافلة القول أن رصد هذه الفرص المواتية والتخطيط لاستغلالها لن يتأتي بشكل تلقائي في إطار صناعة السياحة التي تضم عددا من الأنشطة والقطاعات الفرعية

٥- الحاجة إلي اكتشاف خدمات جديدة وتطوير جانب العرض

فرضت التطورات السابقة في جانب الطلب ضرورة تطوير أنشطة السياحة لتتمشي مع الاتجاهات والرغبات الجديدة – خاصة وأن الرحلات الشاملة InclusiveTour لم تفقد صلاحيتها ولا أهميتها ، وتتضمن حزمة متكاملة من الخدمات الأخري، وقد أدى هذا التغير في البيئة الخارجية كما فرضتها العولمة إلى تقليل المخاطر وزيادة درجة التأكد والأمان خلال عملية السفر والإقامة إضافة إلى انخفاض الأسعار الأمر الذي شجع على السفر لمسافات طويلة

• إن الـتعامل مع مثل هذه المتغيرات مسألة حتمية إذا ما أريد لصناعة السياحة في بلد ما أن تزدهر .

ومن أهم التغيرات في بيئة أعمال السياحة أن الأجيال الحالية والمستقبلية بطبيعة الحال لـديها رغـبات وتـوقعات مختلفة حول التسهيلات والترتيبات التي تقدم في المنتجعات وخلال الإجازات ، فالشمس والماء والرمال لم تعد أهم وسائل جذب الأجيال الحالية ، بل أصبحت في مرتبة لاحقة لوسائل استمتاع أخري مثل مدي جاذبية المقصد السياحي ووسائل الترفيه والتراث الثقافـي للمنـتجع فضـلاً عـن المناطق الخلفية للمنتجع – كما أن استغلال الشواطئ والبحار أصـبحت مجـالاً لأنشـطة بديلة كالغطس والصيد اليخوت ، مما يخلق الحاجة إلي ممارسات متكاملة للبحر والساحل •

مـن ناحـية أخري فإننا يجب أن نتعامل بوعي عندما نخطط لتنمية سياحية فى مواقع معينة أو مستخدمين لموارد طبيعية جديدة أو بكر ذات طبيعة خاصة مستهدفين الاستفادة من تلك الميزات والمحافظة عليها ، وتجنب ما يمكن أن تسببه مخاطر الإفراط على البيئة الطبيعية.

خلاصـة القـول أن الحاجة إلي التكيف مع تطورات البيئة الخارجية تتطلب اكتشاف منتجات جديدة في مقابلة تتنوع فئات السائحين وتباين خصائصهم ومن ثم احتياجاتهم بالمقارنة بـدورة حـياة المنتجعات ، فضلاً عن أهمية إطالة مواسم السياحة والتجديد وتطوير المنتجعات وأسـلوب توفيـر الخـدمات ، خاصة مع التطور الحادث في طالبي السياحة والذين لم يعودوا قاصـرين على الفنانين والطبقة الأرستقراطية والأثرياء، بل أن الطبقة المتوسطة وخاصة من العاملين بأجر أصبحوا يشكلون نسبة كبيرة من السائحين على مستوي العالم •

وقـد رأينا كيف أدي التطور التكنولوجي وتطور بيئة الأعمال إلى زيادة وقت الفراغ والإجازات مدفوعة الأجر • الأمر الذي يفرض تقديم منتجات وخدمات متميزة اعتمادا على ما يتوفر من موارد طبيعية كالمناخ والموقع ،و يوفر للزوار مالا يجدوه في مجال إقامتهم.

ويعنـي التخطـيط السـياحي بكافة المناطق السياحية ، وفى ظل التطورات الكبيـرة فـي بيئة الأعمال وتعدد الآثار الناجمة عن السياحة على المناطق السياحية ووسائل الجـذب الطبيعـية ، فلابد أن تتم التنمية في إطار خطة تختار من بين البدائل ما هو أفضل • ورغـم ازدهار كثير من المناطق دون تخطيط ، إلا أن كثيرا من هذه المناطق أصبح يعاني من مخاطر وآثار سلبية بيئية وثقافية لعدم التخطيط للمستقبل.

٦- دورة حياة المناطق السياحية

تتعرض المناطق السياحية مثلها مثل أي منتج آخر لدورة حياة المشروع مهما تعددت الأفكـار الخاصـة بهـا ، وبالتالي فإنه يمكن مواجهتها والتعامل معها من خلال التخطيط بما يتضـمنه مـن تـوقعات وتحديد المخاطر والتهديدات بدلاً من ردود الأفعال تجاه ما يحدث من تغيرات في بيئة الأعمال • بمعني آخر يكون من الأفضل تطوير أساليب التخطيط لتقييم الوضع الحالـي ورصـد الـتطورات والتنـبؤ بما يحدث في المستقبل واختيار مسار الأعمال المناسبة للاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة ما يهدد النشاط من مخاطر وتهديدات •

وتشير بعض التجارب إلي أن دورة حياة المراكز السياحية يمكن أن تمتد وتتجدد فيها الحياة إذا تمت العناية بالتخطيط على مستوي مركزي لتمكين المقاصد السياحية من التعامل مع المتغيرات الحادثة في بيئة أعمال السياحة حيث يكون أمام تلك المقاصد والمراكز أحد خيارات ،

إمـا أن تتعامل مع المتغيرات بعد حدوثها ، أو أن تطور طرقا لتقييم أو ضاعها وتطويرها في مـواجهة الـتوقعات المستقبلية وما يحدث من تطورات سواء بالنسبة للموقع نفسه أو في جانب الطلب .

وهـناك مخاطـر عديـدة واجهـت كثير من المناطق السياحية التي لم تأخذ بأسلوب التخطـيط الإستراتيجي ، ومن هذه المخاطر الآثار المادية على البيئة ومشاكل التلوث ومشاكل المـرور ورغبة السياح في الانتقال إلى بيئات أخري ومزيج سياحي آخر، والآثار الناتجة عن تـزاحم البشـر ومزاحمة الوطنيين ، ومخاطر التأثير على الثقافة الوطنية والنقص في العمال المدربة الماهرة وعدم الوعي بأهمية السياحة .

ومـع تطـور السـياحة ونمـوها فإن الحاجة تتزايد لتوفير عدد أكبر من الخدمات ، وتحسين مستوي الإقامة بما يعكس مستوي السائح المستهدف ، وكلما تطورت السياحة وتنوعت يصـبح من المناسب إدخال أنواع جديدة من وسائل الإقامة في السوق ، مثل Sely-Catering والمعسـكرات والكارافانات Caravanning ، خاصة في البيوت الخاصة B &B ، وكلها تمثل خـيارات مـتاحة في مواجهة ما تتعرض له المراكز السياحية خاصة الترفيهية من دورة حياة تصيب المواقع بالشيخوخة .

ثالثا : السياسات المستخلصة: إطار عام لمسئوليات الهيئة العليا للسياحة مستقبلاً Poliuy Tunplicatins

١- تدعم دور الهيئة العليا للسياحة في تخطيط المراكز السياحية

نسـتخلص مما سبق أهمية دور الهيئة في التخطيط لإقامة المشروعات السياحية خاصة في مجال تخيط المناطق السياحية المحتملة لضمان نجاح تلك المشروعات ، حيث لم يعد توفر مقومات الجذب السياحي كافياً لجذب الزوار وبالعدد المناسب والفترات إقامة طويلة ، بل إن الأمـر يقتضي الاهتمام بجانب الطلب واتجاهات العملاء وما يطرأ عليها من تطور ، وما طـرأ علـى أنمـاط السياحة والسياح من تغيرات ، إضافة إلى الأخذ في الاعتبار طبيعة ومكونات المنتج السياحي .

ففي جانب العرض يجب البحث عن أفضل وسائل التميز وزيادة القدرة التنافسية ومن ثـم زيـادة الجاذبـية ، ويساعد على ذلك تعدد الأغراض والمنتجات السياحية ، ولن يكون من المناسـب مـثلاً التركيز على سياحة التسوق في بلد مثل مصر في مقابل ما تتمتع به دولة مثل بريطانيا أو فرنسا من إمكانات تسوق هائلة ، وفى السعودية يمكن دراسة زيادة فترات الزيارة للحـج والعمـرة ، وتقـديم خدمات الاستجمام والراحة والاستشفاء عقب مناسك الحج والعمرة وتوفير فرص السياحة الثقافية خارج إطار الزيارات الدينية بالنسبة للمعتمرين .

وعلـى جانـب الطلـب يمكـن تجـزئة الأسواق المحتملة سواء في المحيط العربي والإسلامي أو خارج هذا النطاق إلى المحيط الأسيوي والأفريقي ثم أوروبا وأمريكا ، من خلال دراسة ما طرأ على تلك الأسواق من تطور وما تضمه من فئات دخلية وشرائح عمريه ، حيث يمكن تحديد أفضل ما يمكن تقديمه من خدمات ومنتجات سياحية تتمتع بأعلى درجة من التنافسية ، بمـا يتمشـى مـع الاحتياجات الخاصة بكل فئة من هذه الفئات والشرائح ، لذلك فإن برامج الترويج والتسويق يجب أن تعد في ضوء رؤية واضحة للأسواق المحتملة وما تضمه من فئات وشرائح دخلية وعمريه .

مجمل القول أن ما تملكه المملكة من مقومات ووسائل جذب عديدة من ثقافية وتاريخية وترويحية فضلاً عن توفير عناصر البنية الأساسية اللازمة للسياحة بمفهومها الواسع تحديث اللوائح والأنظمة وقاعدة بيانات ومعلومات متطورة وكلها اشتراطات ضرورية لأي تنمية سياحية ناجحة ، لكنها ليست كافية إذ يبقى من المهم كيفية تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد بما يعظم العائد منها . واستغلالها في تقديم منتج منافس وبشكل جاذب لأعداد أكبر ولمدة أطول ، حيث لم تعد السياحة قاصرة على زيادة الأماكن الأثرية والمتاحف ، بل أصبحت المقاصد السياحية شاملة تضم مزيجاً من السياحة الدينية والعلاجية والإستجمام والسياحة الرياضية والثقافية والفنية وسياحة المؤتمرات والمهرجانات .

ولعل ما تقوم به شركة الطيران السعودية من تقديم برامج سياحية وتنظيم رحلات متنوعة تتراوح ما بين التاريخية إلى الترفيهية على شواطئ البحر الأحمر ، تعطي مثالاً على أهمية تطوير برامج الترويج والتسويق السياحي .

ويبقى دور الهيئة العليا للسياحة هاما في تحقيق التكامل والتأكد من توفير باقي الخدمات كالإقامة ،وغيرها من التسهيلات الأساسية كالانتقال وسلامة وأمان الزوار سواء لتجنب الأختناقات كالانتقال وسلامة وأمان الزوار.... ألخ سواء لتجنب الأختناقات أو لزيادة مستويات الأنفاق والمحافظة علي مستوى عال من الجودة في مختلف المزيج السياحي ، وتتأكد مسؤولية الهيئة في تصنيف المرافق السياحية وفقا للمعايير الدولية وضمان الجودة ومراقبتها .

من ناحية أخرى فان المملكة أصبحت تمتلك طاقة فندقية بمختلف مستوياتها (فنادق متميزة ... غرف مفروشة ،ومجمعات سكنية مفروشة لكن يظل من المهم أن توجه الهيئة العليا للسياحة عناية خاصة بتطوير الخدمات والعناية بالعنصر البشري تطوير مستوي وتطوير مستوياتهم وإكسابهم مزيدا من المهارات الأساسية ورفع كفاءة ممارسي مهنة الإرشاد أو الدليل السياحي وهو ما يتحقق بالتأكيد علي برامج التدريب والتأهل المستمر من للموارد البشرية العاملة في هذا المجال والذي تقود الهيئة علي مستوي المركزي .

٢-دعم الدور القيادي للهيئة العليا للسياحة

منذ أن تم إنشاء الهيئة والإعلان عن بدء فترة التنمية السياحية في المملكة من خلال خطة طموحة ومخطط توجيهي للسياحة ، أصبح من الواضح أنها تعتمد على الهيئات السياحية الإقليمية والمحلية في تنفيذ المخطط التنموي محليا حيث تقوم الأخيرة بتنظيم المهرجانات الثقافية وغيرها من الفعاليات الجاذبة للسياحة الداخلية والخارجية .

ويتأكد هذا الدور القيادي والإشرافي للهيئة من خلال تشجيع منظمي الرحلات ووكالات السفر علي زيادة دورهم التسويقي في تلبية الرغبات الفردية وتقديمه برامج للسياحة متعددة ورحلات داخل وخارج السعودية .

والواقع أنه بإنشاء الهيئة تكون المملكة قد استكملت منظومة صناعية السياحة في المملكة ،حيث أصبحت ثالث القطاعات المولدة للدخل القومي بعد النفط والصناعات التحويلية، حيث لا تكتمل منظومة صناعة السياحة فى أى دولة فى العالم إلا بوجود هيئة (قد تكون وزارة في بعض الدول) كجهة قيادية إشرافية تقع عليها مسئولية التنمية السياحية ، ومهمة التنسيق وضمان اتساق مختلف الأنشطة المكونة للخدمات السياحية .

ويتأكد أهمية الدور التنسيقي للهيئة من الطبيعة الخاصة لصناعة السياحة ،حيث تضم مجموعات منفصلة من المنشآت تقوم جانبا من الخدمة أو المنتج السياحي وبشكل لا مركزي ، وتتكامل مع

بعضـــها بشكل كبير ،مما يجعل مهمة التنسيق وتحقيق الاتساق عملية هامة لضمان عدم حدوث اختـــنا قـــات أو تعـــارض أو حدوث نوع من الممارسات التى تضر هذا بالإضافة الى شمول الخـــدمات الســـياحية علـــى عدة أنشطة تضم ،أعمال السفر والإقامة والانتقال ووسائل الجذب والإرشاد السياحي وكلها أنشطة منفصلة رغم كونها متكاملة .

ولاشـــك في أن تعزيز الثقافة السياحية لدى المواطن ،وزيادة قناعة المجتمع بما تملكه البلاد من مقـــومات وما يمكن خلقة من فرص للتنمية وتفريغ هيكل الاقتصاد الوطني سيكون له أثر داعم علـــي تنفـــيذ خطة التنمية السياحية ،وعلي قيام الهيئة كجهة واحدة مسئولة عن منح تراخيص العمـــل فـــي مجال السياحة بدلا من الوزارات العديدة ذات العلاقة وهو ما يمثل عنصرا هاما لتحسين مناخ الاستثمار .

وقـــد أحـــدثت الهيـــئة تغيرات تنظيمية هامة من خلال تعزيز أنشطة إدارات السياحة الوطنـــية ، وتشـــجيعها علي القيام بالتخطيط والتنفيذ الأنشطة والفاعليات السياحية علي صعيد القطاعي أوعلي مستوي المنطقة وأمانات المدن .

وتأتـــي أهمـــية المخطط التوجيهي العام الذي أعدته الهيئة باعتباره الإطار العام الذي توضـــع في ظله خطط عمل علي المستوي المناطق ينفذ من خلالها التخطيط السياحي المناطق وتبنى المشروعات والفعاليات بمشاركة مع القطاع الخاص .

وتبقـــي الإشـــارة إلى بعد آخر لابد أن يتضمنه المخطط التوجيهي وتضطلع به الهيئة ويـــتعلق بمـــواجهة التأثيـــرات المحتملة للأنشطة السياحية وفاعلياتها المختلفة علي البيئية قبل الشـــروع في إقامة المراكز السياحية والمنتجعات والمراكز الرياضية أو البحرية خاصة مع ما تتســـم به الأنشطة السياحية من توجهات استهلاكية مفرطة للموارد ومن منطلق المحافظة علي البيئة من أية أخطار محتملة ، وقد شاعت مؤخرا المنتجعات السياحية الخضراء التي تقوم علي المحافظـــة علـــي عناصر البيئة الطبيعية وعدم الإفراط في استخدام الموارد وتعرضها لمخاطر النفاذ والنضوب أو التأثير سلبا علي بقائها أو نموها

كـــذلك مـــن الناســـب لأيـــة لآثار علي السكان الوطنيين والمقيمين سواء من مخاطر المـــزاحمة والـــتكدس ، أو التأثـــر سلبا علي الثقافة والعادات المحلية من خلال اختيار مواقع المراكـــز الســـياحية بعناية والتأكيد علي أهمية المهرجانات الثقافية الموكل تنظيمها إلى الهيئات السياحية المحلية في مختلف نواحي المملكة بم يؤكد علي أهمية المواقع التاريخية الأثرية القديمة ويبرز الفنون والمشغولات الشعبية ويحافظ علي المنتجات اليدوية الأصلية .

٣- اختيار النمط المناسب للسياحة فى المملكة :

كـــذلك فـــإن عدد السائحين ونمط السياحة المناسب تعتبر من مسئوليات الهيئة ، ويتم تحديـــد ذلك فى ضوء مجموعة من التوازنات وبعد دراسة وبحث للمزايا والتكاليف المصاحبة لكل نوع ٠

وتتـــراوح أنمـــاط السياحة الرئيسية بين السياحة الشاطئية بأنواعها والتى تعتمد بشكل كبيـــر على السياحة الجماعية وعلى الشركات الأجنبية المنظمة للرحلات ، ويتطلب هذا النوع اســـتثمارات ضخمة فى عناصر البنية الأساسية وتسهيلات الترفيه والاستمتاع ، ولعل أهم مزايا هذا النمط من السياحة هو الزيارات المتكررة ومن ثم ضمان تدفق سياحي كبير ومستمر لفترات طويلة ٠

أما نمط السياحة الثقافية فيعتمد على ما تتمتع به البلاد من ميزات تنافسية فريده تتعلق بالآثـــار والتـــراث الحضاري والثقافات القديمة ، ولا شك أن المكانة الدينية للمملكة يجعل لها وضعاً فريداً فى سوق السياحة الإسلامية والعالمية .

أخيـــراً نشـــير الى نمط السياحة المرتبطة بأهداف تنموية أخري مثل أنشطة الأعمال والمعارض والمؤتمرات والسياحة العلاجية والتعليمية ، حيث تتعدى منافع البلاد من هذا النمط ما ينفق أثناء الرحلة ويعد إيرادات سياحية ، حيث أن الاهتمام بالسياحة التعليمية تحقق أكثر من هـــدف حتى فى ظل عدم المغالاة في مصاريف التعليم ، حيث تحقق الترابط الثقافي والوجداني لدي الزائرين بعد انتهاء فترة التعليم .

ويرتبط بهذه النمط أيضاً النشاط العلمي والمؤتمرات ، وهو ما يعتمد على ما تتمتع به المملكة من بناء مؤسسي متميز فى مجالات العلم والتكنولوجيا والإنفاق على البحث والتطوير ، ومن ثم جذب سياحة المؤتمرات ، ويدخل فى ذلك أيضاً النشاط الرياضي والمهرجانات .

كذلك فإن الاهتمام بالرعاية الصحية ومراكز الاستشفاء لها آثار إيجابية عديدة خاصة وأن الإنفاق على العلاج والخدمات الصحية يعد مرتفعاً ويستمر لفترات طويلة .

مـــن ناحـــية أخـــري يـــتطلب الاهتمام بنمط السياحة الشاطئية بتوفير الطاقة الإيوائية المناســـبة ومراكز الجذب السياحي وغيرها من الخدمات السياحية ، ويرتبط بالسياحة الشاطئية نمـــط أخـــر مـــن السياحة الجماعية أى جذب نوعيات مختلفة من السياحة ، وتحتاج الى جذب مجموعات سياحية كبيرة يتم الحجز لها مسبقاً بما يضمن تحقيق معدلات أشغال عالية .

ويعـــتمد هذا النمط على كبار منظمي الرحلات بالدول المرسلة للسائحين ، إلا أنه فى نفس الوقت يعتمد على فئه معينة من السائحين شديدي الحساسية لسعر الرحلة وتتسم بانخفاض معـــدلات الإنفاق ، ويرتبط هذا النمط بمقصد سياحي واحد يوفر لهم كل الاحتياجات (السياحة الساكنة) .

وقـــد أصـــبحت القـــري الســـياحية مقصداً رئيسياً لهذا النمط من السياح وتعد بمثابة مســـتوطنات سياحية تتمتع بالاكتفاء الذاتي بما فيها تنظيم المزارات الخارجية والتسوق والهدايا والأنشطة الرياضية والترفيه .

وأخيراً بدأ الاتجاه نحو أنماط سياحية جديدة خاصة فيما يسمي مراكز التنمية السياحية المـــتكاملة حـــيث يضـــم المركز مجموعة من المشروعات السياحية متكاملة المرافق بما يحقق وفورات الحجم الكبير ، ويقوم على الاستفادة من مميزات المواقع الفريدة مثل الشواطئ والرمال ومناظر الجبال والهضاب والحياة البحرية الثرية بالكائنات البحرية النادرة والشعب المرجانية ، إضـــافة الـــى إمداده بالتسهيلات اللازمة من وسائل الترفيه والمراكز التجارية ومواقع الغطس وماريـــنا وحمامات سباحة ومراكز مؤتمرات ونواد صحية وألعاب مائية وغيرها ويستهدف هذا النمط من التنمية الأثرياء من السائحين .

٤- تحقيق السياحة البيئية Ecological Tourism

تواجه السياحة تحديات بيئية متعددة كامنة فى نشاطها نظراً لكونها نشاطاً قائماً على كثافة استخدام الموارد الطبيعية أو المواقع التاريخية والآثار والمباني الأثرية وهذه كلها موارد تحتاج الى صيانة وحماية من الاستخدام الكثيف .

ومـــن هـــنا ظهر مفهوم السياحة المطردة أو المستدامة التى تقوم على المحافظة على الموارد السياحية المتاحة لاستمرار جاذبيتها ، ومنع حدوث أي تدهور بيئي ناتج عن الاستهلاك أو الاستخدام المفرط للموارد السياحية .

كـــذلك فإنـــه لا يجـــب أنه يقتصر التخطيط السياحي على مجرد التخطيط للمركز أو المـــنطقة الســـياحية بمعزل عن الأنشطة الأخري بغرض الإسراع بالتطوير السياحي للمنطقة ، لـــذلك لابد أن تكون هناك نظرة شاملة ومستقبلية عند التخطيط السياحي يتطلب دراسة تفصيلية للنظام السياحي بأكمله ، وتوقع النتائج المحتملة والتعرف على أبعاد المختلفة وتحديد التداخلات بين مكوناته وبينها وبين الأنشطة الأخرى .

كذلك فإن جانباً كبيراً من مدخلات النشاط السياحي تعتبر موارد طبيعية – سواء كانت مـــتجددة أو غير متجددة – يتصف معظمها بأنها ذات منافذ مفتوحة أو ذات ملكية مشاعة وأن اســـتخدامها أو الاســـتفادة مـــنها لا يحمل مستغلها لأية تكاليف ، الأمر الذي قد يفرز فى حالة استخدام البحار فى الصرف الصحي ، والتأثير على المناظر الطبيعية الخلابة بالاستخدام المفرط لـــذلك لا بـــد من قيام الهيئة بالمسئولية الإجماعية وضرورة الأخذ فى كثير من الحالات آثارا خارجـــية سالبة تتمثل فى مخاطر الإفراط وسوء الاستخدام كما فى الاعتبار التكاليف الإجماعية والبيئية دون أن يفهم من ذلك تدخل فى آليات السوق أو لحرية العمل والإنتاج [1]

ولا بـــأس مـــن تبنـــي إنشاء الفنادق المتوافقة مع البيئة باستخدام أجهزة ترشيد الطاقة والبناء بالمواد الطبيعية المتوفرة بالبيئة .

٥ – الإشراف على تنفيذ اتفاقية الجاتس

يتجه العالم حاليا فى ظل منظمة التجارة العالمية وتسارع خطي العولمة نحو تحرير المعاملات وتدفـــق الخدمات بما فيها السياحة بأنشطتها المختلفة ، وفى هذا الصدد يكون من المناسب قيام الهيـــئة بمهام الإشراف على تنفيذ اتفاقية الجات فيما يخص السياحة ، أو الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (جاتس) وتضم قواعد التجارة والاستثمار فى الخدمات عبر الحدود ، حيث تعطي الاتفاقـــية للشـــركات المـــنظمة للرحلات الشاملة وسلاسل الفنادق وغيرها من شركات السياحة والســـفر حق ممارسة عملياتها فى أى دولة ، وعلى الدول المضيفة تسهيل الإجراءات الخاصة بحق الإمتياز وعقود الإدارة والتراخيص وحق المعاملة بالمثل .

وحيث أن قواعد النفاذ للأسواق والمعاملة بالمثل للأجانب والوطنين ليست قواعد عامه أو ملـــزمة علـــى إطلاقها فى الاتفاقية عامة وملزمة فى الاتفاقية ، فإن الهيئة يمكن أن تقترح الالتـــزامات المناسبة فى مجال السياحة بما يحقق مصلحة البلاد ، وتحديد الشروط الواجبة على بعض الأنشطة مثل التوكيلات السياحية والنقل البري وخدمات النقل فى الممرات المائية الوطنية ، وغيـــرها مـــن الخدمات السياحية ، ومعاهد التدريب السياحي والمؤتمرات السياحية وإمدادات خدمة الطعام للمنشآت السياحية .

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول الخبرات المتنوعة لتأثير السياحة على البيئة فى دول مثل اليونان والهند وإيطاليا وأسبانيا ، وتركيا

ذلك : محيا زيتون ، ص ٢٧٠-٢٧٦